



## بيان توضيحي للرأي العام

على إثر ما تم تداوله في الآونة الأخيرة من مقالات ومضامين إعلامية لا أساس لها من الصحة، على صفحات التواصل الاجتماعي ومنها "السفير الرياضية"، يهّم الجامعة التونسية أن تقدّم للرأي العام جملة من التوضيحات التالية:

تؤكد الجامعة التونسية للفروسية، منذ انبعاثها سنة 1964، أنها كانت ولا تزال محلّ إشادة بكفاءة تسييرها وحسن حوكمتها من قبل وزارة الإشراف و مختلف هيكلها المتعاقبة، حيث شهدت رياضات الفروسية تطوراً ملحوظاً خاصة منذ سنة 2011 إلى اليوم. كما أن عضوية هيكل الجامعة تخضع لشروط قانونية وتنظيمية دقيقة، من بينها الكفاءة والخبرة والمستوى العلمي.

وفي ما يتعلق بالمسار الانتخابي، فقد تم منذ صدور النصوص المنظمة من قبل وزارة الإشراف اعتماد مبدأ انتخاب لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات خلال الجلسات العامة، وذلك في جميع الاستحقاقات الانتخابية منذ سنة 2021. وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء يتم انتخابهم بكل شفافية خلال جلسة عامة للجامعة، ويفضّل أن يكونوا من ذوي الاختصاص القانوني، دون وجود أي مانع قانوني لغير ذلك. كما تم نشر إعلانات رسمية لفتح باب الترشح سنتي 2021 و 2024 وإعلام كافة الجمعيات بها، وتم التصويت على هذه اللجان خلال جلسات عامة موثقة بالصوت والصورة، دون أي تدخل من الإدارة أو أي مسؤول إداري.

أما بخصوص إسقاط بعض القوائم، فقد تم ذلك في إطار التطبيق الصارم لأحكام النظام الأساسي والقوانين الجاري بها العمل. ففي سنة 2021، تم رفض قائمة لعدم استيفاء أحد أعضائها شرط مدة التسيير المحددة بأربع سنوات. وفي سنة 2024، تم رفض قائمة أخرى إثر ثبوت عدم صحة المعطيات المقدمة من أحد أعضائها بخصوص صفته التسييرية داخل جمعية حيث ثبت أنه إداري، وهو ما أكدته مراسلة رسمية من الجمعية المعنية. كما تضمنت تلك القائمة وثائق تحتوي على شبهات انتحال صفة، وهي حالياً محلّ نظر لدى القضاء. ورغم ذلك، تم تمكين أصحاب القائمة من حق الطعن أمام المحكمة الرياضية التي أصدرت قرارها النهائي في كنف الاستقلالية، دون أي تدخل من هيكل وإداري الجامعة، وهو ما يدحض الادعاءات المروّجة.

وفي ما يخص التحكيم، تؤكد الجامعة أنها تعتمد مبدأ تكافؤ الفرص، حيث يتم فتح دورات تكوينية وطنية في مختلف الاختصاصات دون إقصاء، ولم يتم رفض أي مطلب مشاركة في أي دورة سواء وطنية أو دولية. كما أن وجود علاقات شخصية أو عائلية لا يشكل مانعاً قانونياً. وتؤكد الجامعة أن التحكيم الدولي يخضع حصراً لمعايير الاتحاد الدولي للفروسية، المبنية على الكفاءة، ولا يشترط أن يكون الحكم فارساً أو له علاقة مباشرة بالفروسية بل هو التمكن من القوانين والأحكام التي تسيّر هذه الرياضة وفي قطاع الرياضة فإن العديد من الحكام الدوليين لا يمارسون رياضة الإختصاص. و ما يتعارض مع الإقصاء هو بلوغ عدد الحكام الدوليين التونسيين 48 حكماً، في حين كان عدد الحكام الدوليين 4 سنة 2011 وهو ما يعكس برامج التكوين المعتمدة منذ أكثر من 15 سنة، ويفند الادعاءات المتعلقة بالاحتكار أو الإقصاء.

وفي ما يتعلق بالمسؤولية الإدارية، تؤكد أنها موظفة تخضع لكافة القوانين والضوابط المنظمة للتوظيف العمومية، وكل القرارات صادرة وموثقة وممضاة من أعضاء المكتب الجامعي وهي تلتزم بواجب الحياد وعدم التدخل في المسار الانتخابي أو في قرارات اللجان المستقلة، كما تخضع لواجب التحفظ شأنها شأن سائر الإطارات الإدارية. كما نوضح أن ما تم تداوله بخصوص منح أو امتيازات لفائدة المسؤولية الإدارية لا أساس له من الصحة، حيث إن مشاركتها الخارجية تندرج في إطار مهامها ضمن هيكل أخرى، وتكون على نفقة تلك الهياكل وليس على حساب الجامعة.

وفي ما يتعلق بالادعاءات بالفساد المالي والإداري للجامعة، فقد تم عرض هذا الإدعاء سابقاً على الجهات الرقابية المختصة ( التفقدية العامة بالوزارة ) التي قامت بدحضها،

أما عن من يدعي ويركض لعضوية المكتب الجامعي بوسائل غير مشروعة وغير اخلاقية فقد سبق ان تولوا عضوية المكتب دون ان يقدموا اي اضافة تذكر للجامعة سواء على مستوى البرامج او المبادرات او الإقتراحات .

ان الجامعة تعتبر ان مثل هذه الحملات المغرضة لا تستهدف فقط هياكلها بل من شأنها الإضرار بصورة رياضات الفروسية واربك عمل الجمعيات وهو ما لا يخدم الا مصالح ضيقة على

المصلحة العامة خاصة ان المكاتب الجامعية تتغير ولا تظل الا صورة الفروسية التي تسعى ثلة معلومة الى تشويهها.

وفي ما يتعلق بالحكمة فانت دربال فتأكد الجامعة أنه خلافا لما تم تداوله فإنها ليست أول حكمة تونسية أو عربية فقد سبقتها السيدتان عليا المنشاري وطانيا يونس كما يهم الجامعة التوضيح ان ماتم اتخاذه من اجراءات في شأنها لا يرتبط بأي اعتبارات شخصية وانما جاء على خلفية ممارسات وسلوكيات مخالفة للأطر التنظيمية والمهنية المعمول بها وللأخلاق الرياضية وقد لوحظ عبر فترات متتالية اعتمادهما نهجا تصعيديا في تعاملها مع مختلف المكاتب الجامعية المتعاقبة وهو ما يستوجب التعامل معه طبقا للتراتب القانوني والإدارية الجاري بها العمل إضافة الى وجود قضايا منشورة حالياً أمام القضاء بخصوص اتهامات خطيرة من بينها انتحال صفة والإساءة الى هياكل الجامعة ومسؤوليها.

تؤكد الجامعة في إطار مواصلة عملها على تطوير رياضات الفروسية، أنها حققت تقدماً ملحوظاً على مستوى الأداء والحوكمة والانفتاح الدولي، بما انعكس إيجاباً على حضورها في مختلف التظاهرات والمشاركات الدولية، إلى جانب الارتفاع المتواصل في عدد المجازين والمنخرطين في مختلف الاختصاصات كما ان كل المباريات التي تنظمها النوادي والجمعيات مدعومة ماديا من الجامعة من أجل النهوض برياضات الفروسية حيث أن تونس تحتل المرتبة الأولى إفريقيا بشهادة الكنفدرالية الإفريقية والاتحاد الدولي للفروسية. كما يندرج هذا التطور ضمن استراتيجية تهدف إلى تعزيز انتشار رياضات الفروسية وتوسيع قاعدة ممارستها، بما يرسخ مكانة الجامعة على المستويين الوطني والدولي.

وفي ما يتعلق بالبرنامج الرياضي للموسم الحالي، ونظراً لسوء الأحوال الجوية، فقد اضطرت عديد الجمعيات والجامعة إلى إلغاء أو تأجيل بعض مبارياتها، وذلك حفاظاً على سلامة الخيول والفرسان، باعتبار أن مبدأ حماية الخيل يمثل أحد الأسس المعتمدة دولياً في تنظيم النشاط الرياضي. كما أن تأجيل أو تعديل مواعيد السباقات الدولية يخضع حصراً للتراتب والقوانين الصادرة عن الاتحاد الدولي للفروسية، الذي يقر إمكانية تأجيل بعض التظاهرات وفق ضوابط محددة، من بينها آجال تنظيمية لا تقل عن أربعة أسابيع.

كما تم في هذا الإطار إدراج اختصاص الأوتاد ضمن برنامج التنمية كاختصاص جديد ضمن منظومة رياضات الفروسية، وهو اختصاص لا يتطلب تجهيزات أو خيول ذات إمكانيات عالية، كما أن كلفة المشاركة فيه تُعد أقل مقارنة ببقية الاختصاصات. وقد ساهم هذا التوجه في توسيع قاعدة الممارسين وتسهيل المشاركة، على غرار ما هو معمول به في عدد من الدول الشقيقة مثل ليبيا والجزائر.

وعليه، تدعو الجامعة كافة المتدخلين إلى التحلي بروح المسؤولية، وتغليب مصلحة القطاع، وعدم الانسياق وراء الإشاعات والمعلومات المغلوطة.

وختاماً، تؤكد الجامعة التونسية مواصلة عملها بكل التزام وجدية من أجل تطوير رياضات الفروسية وخدمة جميع مكوناتها، بعيداً عن كل محاولات التشويه والتضليل.

كل ماتم ذكره مثبت بوثائق رسمية لدى الجامعة

